Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّة جَامعة بَابل للعُلوم الإنسَانيّة
Vol.32 / No.10/ 2024 المجلد 32 / العدد 10/2024

التخفيف الصوتيّ عند العامّة في كتاب "تصحيح الفصيح وشرحه"

محمد كريم جبار
المديرية العامة للتربية في المثنى
mahkarjab@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2024/8/8 تاريخ قبول النشر: 2024/9/18 تاريخ نشر البحث: 2024 /10/23

المستخلص

خالف كثيرٌ من الألفاظ العربيّة في عهد الفصاحة وما تلاه نظام بنية الألفاظ العربيّة، وجرت التغييرات التي أصابت تلك الألفاظ على الوفق من أنظمة فرعيّة يتخذها الاستعمال جادّة لا يحيد عنها. ولمغادرة بنية تلك الألفاظ النظامَ الأصليّ إلى أنظمة فرعيّة أسبابٌ مختلفة، أشهرها ميل أهل اللغة إلى التبسيط، وأحد مصاديق ذلك التبسيط التخفيف الصوتيّ في بنية الألفاظ. وهو ما يسعى هذا البحث إلى بيانه. والبحث يتّبع في سعيه هذا منهجاً وصفياً تحليلياً لمعرفة القوانين الصوتيّة التي سلكتها ألفاظ العامّة في تطوّرها، وهي قوانين تسلكها اللغات الإنسانيّة عند تغيير ألفاظها، ويجمع التغييرات التي اعتورت ألفاظ العامّة أنّها جاءت من جرّاء سعي المتكلمين إلى تخفيف بنية اللفظ، وهو ما يضمن أن يكون عنصر تقليل الجهد المبذول في النطق حاضراً في مسيرة التطوّر اللغويّ. ويعود التغيير الصوتيّ في ألفاظ العامّة في مجمله إلى تأثّر الأصوات بعضها ببعضها الآخر، وإلى أحوال نَظْم سلسلة الأصوات في بنية الكلمة، وهو النَظْمُ المقطعيّ. وبهذا وذاك انحصرت مسالك تغييرات البنية في الألفاظ التي نسبها ابن درستويه إلى العامّة في كتابه تصحيح الفصيح وشرحه.

الكلمات الدالّة: التخفيف الصوتيّ، ألفاظ العامّة، تصحيح الفصيح وشرحه

Laymen’s Use of Some Aspects of Connected Speech in the Book "Correcting and Explaining the Standard Language"

Mohammad Kareem Jabbar
General Directorate of Education in Muthanna

Abstract

Many Arabic words during the era of eloquence and what came after them violated the system of structure of Arabic words, and the changes that affected these words occurred according to sub-systems from which usage takes seriousness and does not deviate from it. The structure of these words leaves the original system into sub-systems for various reasons, the most famous of which is the tendency of linguists to simplify, and one of the examples of that simplification is the phonetic reduction in the structure of words. This is what this research seeks to explain. In this endeavor, the research follows a descriptive and analytical approach to know the phonetic laws that these words follow in their development, which are the laws that human languages follow when they change their words. Reducing the effort expended on pronunciation is present in the process of linguistic development. The phonetic change in common words is due in its entirety to the influence of the sounds on each other, and to the conditions of the arrangement of the series of sounds in the structure of the word, which is the syllabic system. In this and that, the methods of changing the structure were limited to the expressions that Ibn Darstawayh attributed to the common people in his book Tashih alfasih washarhih (Correcting and Explaining the Standard Language).

Key words: vocal attenuation, general pronunciations, tashih alfasih washarhih

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

1. مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على المبعوث رحمةً للعالمين محمّدٍ وآله الطيبين الطاهرين، أمّا بعد، فممّا لاشكّ فيه أنّ اللغات تتطوّر باستمرار، وأنّ تطوّرها مطّرد وإنْ كانَ بطيئاً. وليست العربيّة ببدع من اللغات في ذلك؛ فهي لغةٌ تشهد تطوّراً في مستوياتها الأربعة، ويسير تطوّرها مصحوباً بميل متحدثي اللغة نحو التبسيط [52:1]، الذي يفضي إلى التخفيف في بِنى الألفاظ. وما التغيير في ألفاظ العامّة عن المستوى الفصيح إلّا شكلٌ من أشكال التطوّر اللغويّ في بنية ألفاظ العربيّة، وهو نتيجة طبيعيّة لميل أهل اللغة إلى التخفيف في الألفاظ؛ فالأنسان يستعمل اللغة أداةً للتواصل، وشأن تلك الأداة أنْ تنالَ من التطوّر ما يضمن الشكلَ الذي تؤدّي به أكبر قدر من التأثير وبأقل جهد [53:1]. وهذا مفضٍ إلى أن تعتور ألفاظَ اللغة – وهي مادتها الأساسية– تغيّراتٌ من جرّاء ذلك التطوّر.

ويضمن التخفيف الصوتيّ – بحكم كونه حلّاً موقعيّاً – تقليلَ الجهد المبذول في استعمال الألفاظ لتأدية التواصل، لذا يمكن عَدُّ جانب كبير من التغييرات اللغويّة الطبيعيّة في بنية الألفاظ من جرّاء غرض التخفيف، وليس غريباً بعد ذلك أنْ يُعَدَّ قول Whitney: " كلُّ ما نكتشفه من تطوّرٍ في اللغة ليس إلّا أمثلةً لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يُبذل في النطق "[374:2]، [167:3] مفسّراً لجانب كبيرٍ من التطوّر اللغويّ.

لكنّ هذا القبول بالتغيير وتوجيهه وجهة إيجابية لم يكن يدور بخَلَد القدامى من أئمّة العربيّة، بحكم أنّ الدافع الأساس الذي دفعهم لدراسة اللغة هو الحفاظ عليها من التغيير ؛ لذا وصفوا هذا التغيير باللحن، وأرجعوه إلى المستوى النظاميّ السابق عليه، وألّفوا في ذلك كتباً كثيرة، منها فصيح ثعلب (291ه) وشروحه، وقد اخترنا من شروحه كتاب تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه (347ه) ؛ ليكون متناً نقف فيه على كلام العامّة، ونرصد فيه التغيّرات الصوتيّة التي إنّما كان منشؤها إرادة العامّة التخفيف في كلامهم، مكتفين بألفاظ العامّة التي ذكرها ابن درستويه في نصوص الكتاب دون نقل النصوص كاملة تجنباً للإطالة وتحقيقاً لغاية البحث. وقد وقع اختيارنا على تصحيح الفصيح وشرحه لما يتمتّع به مؤلفه من مكانة علميّة سامقة بين اللغويّين، ولغزارة مادّة الكتاب وكثرة المواضع التي أشار فيها ابن درستويه إلى استعمالات العامّة للألفاظ.

2. تمهيد

(التخفيف) من جانب لغويّ مصدرٌ للفعل (خفّف) مضعّف العين من الفعل (خفّ)، وقد استعمله العرب لما يُخالف الثقَل، قال ابن فارس (395ه):" (خَفَّ) الْخَاءُ وَالْفَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ شَيْءٌ يُخَالِفُ الثِّقَلَ وَالرَّزَانَةَ" [4: 2/ 154]، ويستلزم التخفيف أنْ يكون ثمّة ثِقَلٌ أُزيل بعضُه، أو كلُّه، قال الخليل (175ه):" وأَخَفَّ الرجل: قَلَّ ثِقْلُهُ في سفر أو حضر" [5: 4/ 114]، فالتخفيف ضدّ التثقيل والتشديد [6: 4/ 1353]،[7: 3/ 232].

واستُعْمل التخفيفُ مصطلحاً في المتون اللغويّة المتقدّمة لمفهوم إفراد الحرف ضدّ تضعيفه، إذ في تضعيفه تثقيلٌ له، قال الخليل:" وللعَرَب في (إنّ) لغتان: التّخفيف والتّثقيل، فأمّا من خفّف فإنّه يَرْفَعُ بها، إلاّ أنّ ناساً من أهل الحجاز يُخَفِّفونَ، وينصبون على توهّم الثقيلة، وقُرِىءَ: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾، خفّفوا ونصبوا (كلاً)"[5: 8/ 397]. واستعملوا مصطلح التخفيف أيضاً عند تحويل الهمزة إلى صائت من جنس حركتها؛ للتخلّص من ثقلها،

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

قال ناظر الجيش (778ه):" هذا الفصل والذي بعده يتضمنان إبدال أحرف العلّة من الهمزة أيضاً، ويعبّر النحاة عن المذكور في هذين الفصلين: بتخفيف الهمزة"[8: 10/ 5084]، ويلازم الثِقَلَ عُسرٌ في النطق إذا ما وزِن بالتخفيف، لذا خُفّفت الهمزة، وقد صرّح بهذا النحويون، قال ابن الناظم (686ه): "واعلم أنّ في النطق بالهمزة الساكنة عُسراً، ولذلك أجمعت العرب على التخفيف"[9: 575].

واستعملوه أيضاً عند حذف بعض الأصوات من بعض الألفاظ [10: 1/410]،[11: 102]،[12: 1/251]. وعند تغيير أصوات الكلمة إلى النحو الذي تكون فيه أخفّ من ذي قبل، بأنْ تُحذفَ الحركةُ، ويُتركَ الصامتُ ساكناً، أو تُستبدلَ حركةٌ بأخرى أثقل منها [13: 460]،[12: 4/51]. ويجمع استعمالاتِ المصطلح هذه أنّه قد استعمل فيها كلّها للتخفيف الصوتيّ، وذلك بتغيير البنية لدفع ثِقَلٍ صوتيّ. وهو استعمال يناسب المعنى اللغويّ للفظة التخفيف[14: 335].

أمّا مصطلح (العامّة) فاللغويّون يطلقونه ويريدون به ما يقابل الخاصّة، قال الخليل:" والعامّةُ: خِلَافُ الخاصَّة"[5: 1/25]، ويظهر أنّ الخاصّة عند اللغويّين هم النحويون، واللغويون، والعرب الذين لم تتغيّر ألفاظهم عمّا هي عليه في العربيّة الفصيحة، والعامّة ما سواهم من الناس، بشهادة قول ابن درستويه:" اعلم أنّ هذا الباب تخفّفه العامّة، كلّه أو أكثره، والنحويون واللغويون يشدّدونه. ومنه ما يستوي فيه لغة العرب والعامّة"[15: 379]، فالعامّة في كلامه هذا تقابل النحويّين اللغويّين والعرب الفصحاء. وعلى هذا فالبحث يرصد التغيّرات في ألفاظ ما سوى النحويين واللغويين والعرب الفصحاء في كتاب تصحيح الفصيح وشرحه، وهم الذين أسماهم ابن درستويه العامّة.

وقد وجد البحث أنّ التغيير الصوتيّ في تلك الألفاظ في مجمله يعود إلى تأثّر الأصوات بعضها ببعضها الآخر، وإلى أحوال نَظْم سلسلة الأصوات في بنية الكلمات، وهو النَظْمُ المقطعيّ، لذا درس البحث تغيّرات بنية تلك الألفاظ على هدىً من مسارات تينك المؤثّرين.

3. التخفيف بالمخالفة والمماثلة

1.3. **المماثلة:** إنّ ميل صوتين نحو التقارب في مخرجيهما أو صفاتهما هو نزوع منهما نحو المماثلة، فالمماثلة هي "تحوّل الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة إمّا تماثلاً جزئياً أو كلّياً "[2: 378]، وهي من نتائج تجاور الصوتين الذي يفضي إلى تأثّر الأصوات بعضها ببعضها الآخر؛ فتظهر آثار ذلك التأثّر في صور مختلفة منها المماثلة بين الأصوات. قال د. إبراهيم أنيس: "والأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج. ويمكن أن يسمى هذا التأثر بالانسجام الصوتيّ بين أصوات اللغة"[16: 178].

والمماثلة واحدة من الظواهر الصوتيّة الشائعة في اللهجات العربية الحديثة [16: 178]، وهي ميل ذائع على لسان العامّة، وظاهر للمتأمل في التغيرات التي اعتورت الألفاظ الفصيحة على لسان العامّة، إلّا أنّ اللغة لم تطلق العنان للمماثلة للقضاء على كلّ الفوارق وتسوية كلّ الاختلافات ؛ إذ يوازي المماثلة – بوصفها عاملاً داعياً إلى الغاء الاختلافات– عاملٌ آخر مساوٍ لها ومعاكس، فهو يسعى إلى إيجاد الاختلافات بين الأصوات في بنية الألفاظ،

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وهو ما تُسهم به ظاهرة المخالفة[16: 331]،[2: 384]، فاللغة تسلك في تطوّر ألفاظها مسلك الاعتدال بين عاملي المماثلة والمخالفة والغرض منهما واحد، وهو تحقيق الاقتصاد اللغويّ الذي يتمثّل في توفير الجهد في النطق.

ويمكن تقسيم مواضع التخفيف بالمماثلة في كلام العامّة المشار إليه في تصحيح الفصيح وشرحه بحسب نوع الأصوات التي مُوثِل بينها إلى قسمين: أوّلهما المماثلة بين الصوائت، والآخر المماثلة بين الصوامت.

1.1.3. المماثلة بين الصوائت

يميل المتكلّم إلى توخي الخفّة الصوتيّة بتغييرات يجريها على الصوائت في ألفاظه؛ لتحقيق أكبر قدر من الملاءمة بين الأصوات بالشكل الذي يضمن سلاسة النطق، فتفضي المماثلة إلى تقريب النطق بين الحركات، وهو مسلك صوتيّ يتخذه مستعملو الألفاظ للتخفيف[17: 213]، فكلّما تقاربت الحركات خفّ النطق بها، وهذا المسلك سائر لتحقيق غاية التوافق الصوتيّ بين الصوائت، ومن ثَمَّ تحقيق قدرٍ من " الانسجام الصوتيّ تخفيفاً للسان لكي لا يُنتقل من ضمّ إلى كسر أو فتح. وتُؤْثر أغلب البيئات البدوية مثل هذا الانسجام ويمكن أن نتبيّن منه أصل الكلمة وما آلت إليه"[18: 156].

وقد أشار علماء العربيّة إلى هذا الضرب من المماثلة، وبيّنوا أنّ الغرض منه التخفيف في اللفظ، قال سيبويه (180ه):" فالألف تُمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسور. وذلك قولك: عابدٌ، وعالمٌ ومساجد، ومفاتيح، وعذافرٌ، وهابيل. وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقرّبوها منها كما قرّبوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صدر، فجعلوها بين الزاي والصاد، فقرّبها من الزاي والصاد التماس الخفّة لأن الصاد قريبةٌ من الدال"[19: 117/4]، ويجمع تقريب الصوائت من بعضها علّة تخفيف اللفظ، ومن أشكاله التي يمكن أن يُخرّج استعمال العامّة عليها في تصحيح الفصيح وشرحه الآتي:

1.1.1.3. الإبدال من الكسرة فتحة

وفيه تقلب العامّة الكسرة فتحة لتخفيف النطق تأثراً بفتحة سابقة أو لاحقة، منها قول العامّة في (غَبَطْتُ الرجلَ أَغْبِطه):(أَغْبَطه). فهم يحوّلون الكسرة إلى فتحة تأثراً بفتحة الهمزة في أوّل الفعل، إذ يَسهُل التحوّل إلى المفتوح بعد الساكن المسبوق بمفتوح، ويكون التلفّظ بالكلمة أسهل من التحوّل إلى الكسر بعد الساكن. وقد وصف ابن درستويه لفظهم هذا بالخطأ لأنّه مخالف للنظام الذي يُثبت تأثيرَ حرف الحلق على الأصوات السابقة عليه لا اللاحقة به [15: 46].

ومن تحويل الكسرة إلى فتحة تأثراً بالصائت الطويل (الألف) قول العامّة في (صِنارة المغزل):(صَنَّارة المغزل) بفتح (الصاد)، وهو تأثير رجعيّ للصائت الطويل (الألف). وهي عند ابن درستويه مما جانب الصواب في النطق[15: 297].

ومنه أيضاً قول العامّة في (زَرِدْتُهُ): (زَرَدْتُهُ) بفتح الراء[15: 60]، فهو ميل إلى مماثلة الصائت السابق عليه وهو الفتحة القصيرة، وبذلك يكونون قد استبدلوا بالكسرة فتحة لتأثير الفتحة المتقدّمة، وهو من التأثير الصوتيّ المقبل. ومثله تغيير العامّة الكسرة إلى فتحة في (مَصِصْتُ)، فيقولون: (مَصَصْتُ) بفتح الصاد[15: 63]، تأثراً بفتحة (الميم) السابقة فيكون التأثير مقبلاً.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ومثله أيضاً قول العامّة في (نَهَكَهُ المرض): (نَهَكَهُ المرض) بفتح الهاء[15:65]. ويمكن تعليل هذا التغيير برغبة العامّة بالتخفيف في الصائت الثاني بجعله مماثلاً للصائت الأوّل والثالث. ومنه أيضاً قول العامّة في (دَهمَتْهُم الخيلُ): (دَهمَتهم) بفتح الهاء، وهو تأثّر بالفتحة التي تلي الصامتين اللذين يحيطان بالهاء. ومنه قولهم في جَشِمْتُ الأمرَ: (جَشَمْتُ) بفتح الشين وهو تأثّرٌ بالفتح السابق عليه، وسعيٌ للمماثلة والتخفيف في النطق، ومن المماثلة التي من تأثير الصائت الطويل لتحويل الكسرة إلى فتحة قول العامّة في (وُلد المولود لتِمام): (تَمام) بفتح التاء[15:66، 68، 461].

وتقول العامّة في (سَفِدَ):(سَفَدَ) بفتح الفاء، تأثراً بالفتحة السابقة فهو تأثير مقبل. وممّا يقوّي مقبولية التغيير الصوتيّ الذي أحدثته العامّة في هذه اللفظة وجود البنية الموازية التي تشترك مع اللفظ في المعنى[15:68]؛ إذ تستعمل العامّة (سَفَدَ) لمعنى (نَكَحَ)، لذا تمثّل بنية (نكح) بنية موازية يُقاس عليها في إحداث التغيير.

2.1.1.3. الإبدال من الفتحة كسرة

يقلب المتكلمون الفتحة كسرةً بتأثير من (الياء) سواء أكانت صائتاً طويلاً أم نصف صائت. أو بتأثير من صائت قصير هو الكسرة، ويكون الصوت المؤثّر متقدماً على الكسرة المجتلبة مرّةً؛ فيكون التأثير مقبلاً، ويكون متأخراً عن الكسرة المجتلبة مرّةً أخرى؛ فيكون التأثير مدبراً، ومن المواضع التي أبدلت فيها الفتحة كسرة في كلام العامّة التي وردت في تصحيح الفصيح وشرحه، قول العامّة في (ثَدْي المرأة): (ثِدْي) بكسر الثاء[15: 266]، فتأثير نصف الصائت (الياء)– هنا – ظاهر في تغيير الفتحة إلى كسرة.

ومنه أيضاً قولهم في (جَدْي):(جِدْي وجِدِي وجَدِي)[15:270]، فظاهر هنا أنّ التغييرات التي اعتورت هذه اللفظة كانت كلّها من تأثير نصف الصائت (الياء)، فمرّة يُكسر الصوتُ الأول (الجيم)، ومرّة يُكسر هو والصوت الثاني (الدال) ليماثل نصف الصائت، فيتحول نصف الصائت إلى صائت طويل، وذلك يحقّق الخفّة بالتخلّص من نصف الصائت، ومرّة ثالثة يُترك (الجيم) على فتحه، ويُكسر (الدال) لتحقيق التخفيف بتحويل نصف الصائت إلى صائت طويل. وكلّ هذه التغييرات ناظرة إلى التناسق اللفظيّ للكلمة، وسائرة في مسلك تحقيق الخفّة في اللفظ من دون الاكتراث للوازم النظام اللغويّ، لذا فمن الطبيعي أن يصف ابن درستويه تلك التغييرات كلّها بأنّها خاطئة. ومنه قول العامّة في (الإِصبَع) :(إِصبِع) بكسر الباء[15: 299]، وهو من تأثير الكسرة في أوّل اللفظ.

3.1.1.3. الإبدال من الفتحة ضمّة

من ذلك قول العامّة في (تَرقُوة الإنسان، وعَرقُوة الدلو):(تُرقُوة، وعُرقُوة) بضمّ أوّلهما[15:276]، وهو من تأثير الضمّة بعد لام الكلمة؛ إذ ماثلوا بين الحركتين للتخفيف. ومن تغيير الفتحة إلى ضمّة قولُهم في (سَفُود، وكَلّوب، وسَمّور):(سُفُود، وكُلّوب، وسُمّور) بضمّ أوائلها' وهو من تأثير الصائت الطويل (الواو)، فهو تأثير مدبر أو رجعيّ، ومثله أيضاً التأثير الرجعيّ للصائت الطويل (الواو) في تغيير الفتحة إلى ضمّة في كلام العامّة؛ إذ يقولون في (صَعُود، وهَبُوط، وحَدُور، وجَزُور، ووَقُود، وطَهُور، ووَضُوء):(صُعُود، وهُبُوط، وحُدُور، وجُزُور، ووُقُود، وطُهُور، ووُضُوء) بضمّ أوائلها كلّها[15: 280– 282]. وهذا التغيير في نظر ابن درستويه خطأ، فضلاً عن كونه يفرّط في التفريق بين الاسم والمصدر. ونرى أنّ استعمال العامّة لفظاً واحداً للاسم والمصدر في هذه

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الألفاظ ممّا يتماشى مع حرصهم على التخفيف؛ فقلّة الألفاظ تلائم السعي إلى اعتماد ذاكرة لغويّة محدودة، يُتجنب فيها تشعبُ الألفاظ وكثرةُ حركاتها، ويمكن للمتكلمين أنْ يعتمدوا على السياق في بيان المعنى المراد.

4.1.1.3. الإبدال من الكسرة ضمّة

حُوّلت الكسرة في بعض المواضع إلى ضمّة تأثّراً بنصف الصائت (الواو)، من ذلك قول العامّة في (جِواري) :(جُواري) بضمّ الجيم[15:289]، ويدخل هذا التغيير في سعي المتكلمين إلى تحقيق أكبر قدر من الملاءمة بين الأصوات، فأنْ يَسْبِق نصفَ الصائت صائتٌ قصير من جنسه أكثرُ ملاءمة من أنْ يسبقَ نصفَ الصائت صائتٌ قصير ليس من جنسه.

5.1.1.3. الإبدال من الضمّة فتحة

ومن تحويل الضمّة إلى فتحة تأثراً بالصائت الطويل المتأخّر فيكون التأثير رجعيّ، قول العامّة في (طُلاوة): (طَلاوة) بفتح الطاء[15:347]. ومثله قلبهم الضمّة فتحة، فيقولون في (نُفاية المتاع): (نَفاية المتاع) بفتح النون، وكذلك يفعلون بـــ(نُشارة ونُحاتة، ونُخالة ونُقاوة)[15: 348، 464].

2.1.3. المماثلة بين الصوامت

وممّا يحقّق قرباً بين الأصوات، ويُقلّل الجهد المبذول في نطقها مُجتمعة في ألفاظ، تقريبُ الصوامت من بعضها، ويكون ذلك من تأثّر بعضها ببعض، وقد ينتج عن هذا التأثّر تغيير جزئي أي : تغيير بعض صفات الصوت، فيُبدل إلى صوت آخر، تقريباً له من الصوت المؤثِّر، فالإبدال بين الصوامت بوصفه صورةً من صور المماثلة هو "تقريبٌ بين الأصوات وتجانسها وانسجامها فيما بينها"[20: 473]، ومن أمثلته قول العامّة في (الصقر، والصندوق):(سقر، سندوق)، وقولهم في (بخصتُ ولصقتُ وصفقتُ):(بخستُ ولسقتُ وسفقتُ)[15: 508، 519]. فإبدال (السين) من (الصاد) في كلّ هذه الألفاظ هو نتيجة حتميّة لتقريب (الصاد) من الأصوات التي تجاورها.

قال الدكتور عبد الصبور شاهين:" ومن الحقائق المسلّمة أنّ ظاهرة (الإبدال) بصفة عامّة لا تحدث إلّا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، وأنّ الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق المتتابعة"[21: 168]. فتَحوّل صوت (الصاد) إلى (سين) في الألفاظ آنفة الذكر في كلام العامّة هو تقريب لها من الصوت المؤثّر الذي يليها، سواء أكان (قافاً) أم غيره، وتنضوي التغييرات التي حدثت لها ضمن المماثلة الجزئية المدبرة، وقد اكتسب فيها الصوت المتقدّم بعض خصائص الصوت المؤثّر[21: 209] فتغيّرَ الأوّلُ إلى صوت آخر.

وعموماً فإنّ الأصوات التي غيّرها العامّة في الألفاظ المذكورة آنفاً إنّما كانت نتيجة تقريب بعض الأصوات من بعضها الآخر في الصفات والمخارج، وهو إبدال له نظائر كثيرة ذكرها السلف من علماء العربية، وبيّنوا أنّ أسبابها تكمن في إرادة المتكلّم التخفيف في النطق، قال سيبويه عن التغييرات التي أصابت (الصاد) عند مجاورة (الدال)، للمماثلة بينهما:" فأمّا الذي يضارع به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الذال (كذا). وذلك نحو: مصدرٍ، وأصدر، والتصدير؛ لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة "[19: 4/ 477].

وليس تغيير الأصوات لمماثلة غيرها بمقتصر على الأصوات المتجاورة، بل هو تأثير يصيب البعيد منها أي: ما كان يفصله صوتٌ آخر عن الصوت المؤثّر، نحو قول العامّة :(سندوق) في (صندوق)، وهو تأثّر(الصاد) بـــ(الدال) التالي له مع وجود الفاصل، وهو (النون)، ومثله قول العامّة في (لصقت):(لسقت ولزقت)، قال سيبويه

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

عن هذا التأثير مع وجود الفاصل :" وربما ضارعوا بها وهي بعيدة، نحو مصادر، والصراط ؛ لأنّ الطاء كالدال، والمضارعة هنا وإن بعدت الدال بمنزلة قولهم: صويقٌ ومصاليق، فأبدلوا السين صاداً كما أبدلوها حين لم يكن بينهما شيء في: صُقْتُ ونحوه" [19: 4/ 478].

وقد لا تنتهي المماثلة بتغيير جزئي للصوت؛ إذ يأتي التغيير على الصوت كلّه، فيغدو صوتاً مماثلاً للصوت المؤثّر، ومن أشكاله تحوّل "الأوّل إلى نوع الصوت الثاني... وكما حدث في اللام الشمسية في اللغة العربية إذ تحوّلت إلى صوت الحرف الذي يليها... وكما حدث في الكلمة العربية (شمس)، إذ تحوّلت في بعض اللهجات العاميّة إلى (سمس) [22: 299].

والإدغام هو الصورة الناتجة عن تحوّل الصوت المجاور للصوت المؤثّر إلى مماثل له تماماً، قال د.إبراهيم أنيس :"وأقصى ما يصل إليه الصوت في تأثّره بما يجاوره أن يفنى في الصوت المجاور، فلا يترك له أثراً. وفناء الصوت في صوت آخر هو ما اصطلح القدماء على تسميته بالإدغام"[16: 182]، ومن أمثلة هذا التخفيف بالمماثلة بين الصوتين مماثلة تامّة، قول العامّة في (حُجْزَة) :(حُزَّة)، بإحداث تماثل تامّ بين الصوتين، والإبدال من (الجيم) (زاياً)، ثُمّ إدغام (الزايين)، قال ابن درستويه:" وأما قوله: حُجْزَة السروايل(كذا)، وهي التي تقولها العامّة: حُزّة، وذلك خطأ، وهي مأخوذة من قولهم: حجزت بين الشيئين"[15: 347]. فقد حوّلت(الجيم) في هذه اللفظة إلى (زاي)؛ لمماثلة مجاورها، ويُسَهّل ذلك اشتراكُ (الجيم) و(الزاي) بصفات الجهر والاستفالة. فالتقاء المتقاربين هنا جوّز التماثلَ التامّ، ومن ثَمَّ الادغامُ، قال ابن جني(392ه):" يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فَتَقْلِبُ أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه. وذلك مثل: (ودَّ) في اللغة التميميّة... والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت "[23: 2/ 140].

2.3. المخالفة

المخالفة إحدى الظواهر الصوتيّة التي تُفسّر التغيّرات في بنية اللفظ ؛ لتحقيق التلاؤم بين الأصوات توخياً لتقليل الجهد المبذول في النطق، وهي " عكس المماثلة، لأنّها تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنّه تعديل عكسيّ يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين"[384:2]، يقول د. فوزي الشايب :"المخالفة تعمد إلى التفريق بين الأمثال والمتقاربات والغاية... تيسير النطق وتقليل الجهد"[3: 298]، فالمخالفة تتوسط التماثل والتنافر، والعربيّة تحرص على الاعتدال الذي توفّره منزلة التخالف، قال د. تمام حسّان:" من الواضح أنّ النظام اللغويّ، والاستعمال السياقيّ جميعاً يحرصان في اللغة العربيّة الفصحى على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى يحرصان على التخالف ويكرهان التنافر والتماثل"[24: 264].

ولا تقتصر المخالفة على إحراز الاعتدال في البنية من جانب الصوائت فحسب، وإنّما تسعى إلى التلاؤم الصوتيّ بين الصوامت أيضاً، وبالنظر إلى ذلك يمكن تقسيم التغييرات الصوتيّة في ألفاظ العامّة المذكورة في تصحيح الفصيح، التي تفسّرها ظاهرة المخالفة على قسمين: أولّهما المخالفة بين الصوائت، والآخر المخالفة بين الصوامت.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

1.2.3. المخالفة بين الصوائت

ليست الصوائت في بنى الألفاظ بمعزل عن التأثّر بمحيطها من الصوامت والصوائت الأخرى، وفيما يخصّ تأثّرها بالصوائت في إطار المخالفة فهو بزيادة سمات الاختلاف بينها؛ فتتغيّر الصوائت كلياً، أو جزئياً بتأثير من صوائت أخرى، وفيما يلي مجموعة من صور المخالفة بين الصوائت في الألفاظ التي نسبها ابن درستويه إلى العامّة في تصحيح الفصيح وشرحه:

1.1.2.3. الإبدال من الفتحة كسرة

ويكون ذلك تأثّراً بفتحة مجاورة أو قريبة، ومن ذلك قول العامّة في (دَمَعَتْ عيني):(دَمِعَت عيني)، فاستثقال العامّة – هنا – توالي الصوامت المفتوحة جعلهم يغيّرون بنية اللفظ؛ ليخفّ نطق الكلمة، بتنويع الصوائت، ومن ثَمَّ كسر توالي المتماثلات، فكُسرت (الميم) وهي بلفظ الفصحاء مفتوحة، ولم تعبأ العامّة بما عليه النظام من إيثار صوت (العين) الفتحَ؛ لأنّه من حروف الحلق. فاستعمال اللفظ يخرجه من حيز الالتزام بالنظام إلى حيز الحلول الموقعيّة، وقد وسم ابن درستويه تغييرهم هذا بالرداءة [15: 43]، وعلّل ذلك بأنّ النظام اللغويّ يحتّم أنْ يكون ما قبل حرف الحلق هنا مفتوحاً. ومن مواضع المخالفة لتغيير الصوائت المتماثلة قول العامّة في (عَوَز):(عِوَز) بكسر أوّله[15: 43، 288].

ومن إبدال الكسرة من الفتحة؛ لتجنّب توالي الأصوات المفتوحة قولُ العامّة في (شَحَبَ لونُه): (شَحِبَ) بكسر (الحاء) بعد أن كان مفتوحاً؛ لمخالفة حركَتي الصوتين المجاورين له، ومن العامّة من كان يضمّ (الحاء) للسبب نفسه، أي لتحقيق المخالفة، وكسر الثِقَل الناتج من توالي الأصوات المفتوحة، فيقولون فيه : (شَحُبَ). ومن حرص العامّة على نقض المماثلة بين الصوائت يقولون في (وَلَغَ الكلبُ) :(وَلِغَ) بكسر (اللام)، وممّا تستأنس به العامّة لهذا التغيير أنّه يناسب بنية الفعل (شَرِبَ) الذي هو بمعناه ومن تحويل الفتحة إلى كسرة قول العامّة في (أَجَنَ الماءُ): (أَجِنَ الماء) بكسر (الجيم)، وهو تغيير يسعى إلى تحقيق الخفّة بتغيير في الصوائت المتماثلة، ويكون ذلك بمخالفة الصائت الثاني الصائتين الأوّل والثالث، فتتحقّق المخالفة ومن ثَمّ تَتَحقَّق الخفّة. ومنه أيضاً قول العامّة في (كَسَبَ المالَ): (كَسِبَ المالَ) بكسر (السين)، فقد حُوّلت الفتحةُ إلى كسرة للتخفيف [15: 38، 51، 54]، واتُّبع في ذلك منهج المخالفة.

ومن تحويل الفتحة إلى كسرة بانتهاج المخالفة قول العامّة في (رَحَى): (رِحَى) بكسر (الراء)، ومنه قول العامّة في (رَخاء) :(رِخاء) بكسر (الراء)، ومثله قول العامّة في (رَصاص):(رِصاص) بكسر (الراء)، وقولهم في (الكَتّان): (كِتّان) بكسر الكاف [15: 265، 266،270]، إذ استُبدِلت الكسرة بالفتحة؛ لمخالفة الصائت الطويل في الكلمة الذي لم يقلّل من تأثيره توالي الصامتين؛ لأنّ أوّلهما ساكن فهو على حد قول القدامى حاجز غير حصين [25: 4/ 95]،[26 :128/1]. ومن المخالفة تغيير فتحة الأوّل في (فَلْكَة) إلى كسرة، فيقولون: (فِلْكَة) بكسر (الفاء)، ومثله كسر العامّة أوّل (جَفْنة) فيقولون:(جِفْنَة)، ومثله قولهم في (أَلْيَة الكبش):(إِلْية) بكسر(الهمزة) بعد أنْ كانت مفتوحة، ومن تحويل الفتحة إلى كسرة قول العامّة في (شَتْوة وكَثْرة):(شِتْوة وكِثْرة) بكسر أوّليهما[15: 276، 278، 280].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ومن مخالفة الصائت الطويل المتأخّر قول العامّة في (دَجاجة) :(دِجاجة) بكسر (الدال) [15: 280]، وهي لغة عند بعض العرب ذكرها الخليل[5: 6/ 11]. ومن تغيير الفتحة إلى كسرة بتأثير الصائت الطويل قول العامّة في (أَسْتَاه):(إِسْتاه) بكسر الهمزة [15: 434].

2.1.2.3. الإبدال من الفتحة ضمّة

وفي مسلك تجنّب المتكلّم نطقَ المقاطع القصيرة المفتوحة المتوالية المتماثلة الصائت، يعمد العامّة إلى تغيير بعض صوائت هذه المقاطع، متخذين من المخالفة مسلكاً لهذا التغيير، فيقلبون الفتحة ضمّة، كما في قول العامّة في (سَهَمَ وجهُه):(سَهُمَ) بضمّ (الهاء)[15: 52]. وقولهم في (مَعافِريّ)، وهو الثوب المنسوب إلى (معافر)، وهي قرية في اليمن: (مُعافِريّ) بضمّ (الميم)[15: 269].

3.1.2.3. الإبدال من الضمّة فتحة أو كسرة[15: 345، 346، 352]

من تحويل الضمّة إلى فتحة قول العامّة في (عُصْفور، وثُؤلول، وبُهلول، وزُنبور): (عَصْفور وثَؤلول، وبَهلول، وزَنبور) بفتح أوائلها، والتغيير فيها من جرّاء تأثير الصائت الطويل (الواو) فيها، فيُخالف بفتح أوائل الكلمات. ومن مواضع تحويل الضمّة إلى كسرة قول العامّة في (قَدحُ نُضَار): (نِضار) بكسر (النون). إذ أصبحت حركة النون كسرة مخالفة للصائت الطويل (الألف)، ومثله قول العامّة في (رُفْقَة):(رِفْقَة) بكسر (الراء).

2.2.3. المخالفة بين الصوامت

يؤثّر التماثل بين الصوامت – ولاسيّما المتتابعة – في نطق الكلمة إذ يتطلب نطق المتماثلات جهداً أكثر من نطق الأقل تماثلاً، لذا دأب العرب على التخلّص من التماثل بإحداث مخالفة بين الصوامت المتماثلة؛ والسبب في ذلك هو " الاقتصاد في الجهد وحسب، وذلك بالتخلّص من التوتر والاحتقان اللذين يسببهما نطق الصوامت الطويلة بسبب طول فترة انحباس الصوت وبقاء أعضاء النطق في مكانها فترة أطول نسبياً"[3: 358].

فالتماثل ممّا لا يخفى ثِقَلُه على لسان العربيّ، وقد أشار إلى ذلك السلف من علماء العربيّة، قال سيبويه:"اعلم أنّ التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد... وذلك لأنّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له"[19: 417/4]، ومن هنا كان الميل إلى الاختلاف الذي لا يصل إلى التنافر. وكانت المخالفة هي المسلك الذي يُلجأ إليه لتحقيق الاعتدال المطلوب، فالمخالفة " تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنّه تعديل عكسيّ يؤدّي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين"[2: 384].

ومن المواضع التي كانت نتيجة انتهاج العامّة مسلك التخفيف بالمخالفة بين الصوامت تلك المواضع التي تحدّث فيها ابن درستويه عن تخلّص العامّة من أحد المتماثلين بإبدال أوّلهما (ميماً) أو (نوناً) أو (لاماً)، وقد بيّن د. إبراهيم أنيس علّة هذا الإبدال بقوله:" والسر في هذا أنّ الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضليّ للنطق بهما في كلمة واحدة. ولتيسير هذا المجهود العضلي يُقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهوداً عضلياً، كأصوات اللين وأشباهها "[16: 211].

فقد ذكر ابن درستويه أنّ العامّة تقول في (الإجّانة والإجّاص): إنجانة وإنجاص[15: 382] بإبدال النون من أوّل المتماثلين في اللفظين، والغرض من ذلك التخفيف، قال ابن درستويه:" فتبدل النون من الجيم الأولى، لثقل الإدغام كما أبدلت (الياء) في قيراط ودينار وديوان"[15: 382]. وقد اتّبعت العامّة المنهج ذاته للتخفيف من ثقل

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

المتماثلين في لفظ (الأرزّ) فقالت فيه:(الرزّ) بحذف (الهمزة)، ثم اعتور اللفظة تخفيف آخر فقالوا:(الرُنْز)، قال ابن درستويه :" وأمّا قوله : هو الأرزّ بضم الهمزة، فإن العامّة تقوله بالفتح، فتفتح الهمزة، وبعضهم يحذف الهمزة ويقول: الرزّ. وبعضهم يبدل من الزاي الأولى نوناً، فيقول: الرُنْزّ"[15: 385]. ومن المخالفة بين المتماثلين بإبدال الثاني منهما (نوناً)، قولهم في (ذرّوحة) : (ذرنوحة) وجاء هذا الإبدال للتخفيف، قال ابن درستويه :" كأنهم أبدلوا النون من الراء الأولى؛ استثقالاً للتشديد في الراء"[15: 281].

وحدث مثل هذا الإبدال على لسان العامّة في قولهم في (الطسّ): (طَسْت)[15: 476]، بإبدال (التاء) من السين الثانية، وهو إيثار لتخفيف الثقَل المتأتي من التضعيف، والدليل على أنّ هذا التغيير إنّما جاء للتخفيف قول الجوهريّ (393ه):"الطَّسْتُ الطَّسُّ، بِلُغَةِ طَيِّئٍ، أُبدل مِنْ إِحدى السِّينَيْنِ تَاءً لِلاسْتِثْقَالِ، فإِذا جَمَعْتَ أَو صَغَّرْتَ، رددتَ السِّينَ ؛ لِأَنك فصَلْتَ بَيْنَهُمَا بِأَلف أَو يَاءٍ، فَقُلْتَ: طِساسٌ، وطُسَيْسٌ" [6: 1/ 258]. فإبدال أحد المتماثلين يخفّف على المتكلّم تخفيفَ الفصل بينهما.

ولفعل العامّة هذا نظائر على ألسنة الفصحاء، فقد أبدل العرب من أوّل المتماثلين (ياءً)، في (دنّار، وقرّاط، ودوّان)؛ فقالوا:(دينار، وقيراط، وديوان) كراهية الثقَل الذي يلازم التضعيفَ، قال المبرّد (ت 285ه): "وَالدَّلِيل على أَنَّ هَذَا إِنَّمَا أُبدل لاستثقال التَّضْعِيف قولُك دِينَار وقيراط والأَصل دِنَّار وقِرَّاط "[27: 1/ 246]، فإذا زال الثقَلُ بالفصل بين المتماثلين لم يُبدل العرب، وعلى ذلك جرت العامّة أيضاً، وآية ذلك أنّ ابن درستويه ذكر أنّ تصغير هذه الألفاظ التي غُيّر فيها أحد المتماثلين في حالة الإفراد والتكبير يُعيد الصامت المُبْدَل[15: 287، 382،476] لانتفاء الثقَل الذي منه هربوا.

ومن البَدهيّ أنْ يكون التعويض عن الصوامت المحذوفة بالصوائت وما شابهها من الأصوات المتوسطة؛ لخفتها على اللسان، ومن الأصوات الخفيفة (النون) و(اللام) فهما من حروف الذلاقة[5: 1/ 51]، قال الرضي الاستراباديّ (686ه):"الذَّلَاقة: الفصاحة والخفّة في الكلام، وهذه الحروف أخفّ الحروف"[28: 3/ 262]. ولم يخرج العامّةُ – في هذا الضرب من المخالفة– عن سمت كلام العرب الفصحاء في تخفيف المتماثلين بالمخالفة بينهما بإبدال أحدهما صوتاً خفيفاً.

ومن المخالفة بين الصوامت المتماثلة غير المتجاورة، قول العامّة في (عنوان):(علوان)[15: 343]، إذ استثقلوا التماثل بين (النونين)، فأبدلوا من الأولى منهما (لاماً)، قال ابن منظور(711ه):"وَمَنْ قَالَ عُلْوانُ الْكِتَابِ جَعَلَ النُّونَ لَاماً لأَنه أَخفّ وأَظهر مِنَ النُّونِ "[7: 13/ 294]، فهو إبدال غرضه التخفيف، وهو مستعمل على ألسنة العرب[5: 247/2]، فالمخالفة بين (النونين) أعادت التوازن للفظة، وأبعدتها عن ثِقَل التماثل.

4. التخفيف المقطعيّ

يجد المتتبّع للتغيّرات الصوتيّة في ألفاظ العامّة التي ذكرها ابن درستويه في تصحيح الفصيح وشرحه، أنّ من أشكال التخفيف الصوتيّ التي اعتورت تلك الألفاظ التخفيف المقطعيّ، ونقصد به سعي المتكلمين إلى جعل بنية الكلمة المقطعيّة أكثر خفّة، ويكون ذلك بتغيير مقطعيّ فيها، فينتج عن ذلك متوالية مقطعيّة أخفُّ ممّا كانت عليه، وكأنّ ثمّة إعادةً لتوزيع ترددات الأصوات المكوّنة لمقاطع الكلمات، تفضي إلى زيادة في توافق نسيج هذه

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

الترددات على النحو الذي يلائم ما عليه ذائقة المتكلمين المقطعيّة، فينتج من جرّاء ذلك مقاطع مقبولة الإيقاع لدى المتكلمين[29: 312].

ويمكن للمتتبع لهذه التغيّرات أنْ يشخّص التواليات المقطعيّة الأكثر استعمالاً في العربيّة، ودرجةَ ميل العربيّ إلى تغيير بعضها والاستعاضة عنها بتواليات أخرى، وفيما يأتي عرض لأشكالٍ من التخفيف المقطعيّ في ألفاظ العامّة التي ذكرها ابن درستويه:

1.4. إغلاق المقاطع

التخفيف بإغلاق المقاطع الصوتيّة التي تبدأ بها الكلمات مسلك تتّبعه اللهجات المحكيّة للتخفيف، ولذلك كانت المقاطع المغلقة في اللهجات المحكيّة أكثر منها في العربيّة الفصحى[30: 194]. ويبدو أنّ هذا المسلك قديم مطّرد في عصور الفصاحة، ويظهر من تغييرات العامّة للألفاظ العربيّة أنّ إغلاق المقاطع الصوتيّة إنّما يكون بأربعة أنواع من التغييرات:

1.1.4. زيادة همزة على أوّل اللفظ وإسكان الصوت الذي يليها

ينتج عن زيادة الهمزة في أوّل الفظ وإسكان الصوت الذي يليها كلمةٌ مبدوءة بمقطع طويل مغلق بصامت واحد (ص ح ص)، وقد ذكر ابن درستويه مجموعة من مواضع هذا التخفيف بزيادة الهمزة في بداية الفعل نحو قول العامّة:(أصْرَفْتُ الصبيان)[15: 77]، أمّا الفصحاء فيقولون :(صَرَفْتُ الصبيان)، والتمثيل الصوتيّ لـــ(أَصْرَفْتُ) هو (ص ح ص /ص ح ص /ص ح)، في حين إنّ التمثيل الصوتيّ لـــ(صَرَفْتُ) هو (ص ح /ص ح ص /ص ح)، فبعد أنْ كان اللفظُ يبدأ بمقطع مفتوح، يتبعه مقطعٌ مغلق، أَغْلَق العامّة المقطع الأوّل بزيادة همزة على أوّله وإسكان ما بعدها، فنتج عن ذلك توالي المقاطع المغلقة التي تخفّف على المتكلّم النطق، ويخطّئ ابن درستويه العامّة في هذا الاستعمال ؛ لأنه يجد هذا التغيير مخالفاً ما عليه النظام اللغويّ في الاشتقاق.

ونجد مثل هذا التغيير لتحصيل الاستهلال بالمقاطع المغلقة في تغيير العامّة قول الفصحاء:(قَلَبْتُ القومَ) إلى (أَقْلَبْتُ القومَ)[15: 77]، فالتغيير الصوتيّ هو تحويل البنية الصوتيّة من : (ص ح /ص ح ص /ص ح) إلى:(ص ح ص /ص ح ص /ص ح)، وهذا يوضّح ميل العامّة إلى استهلال ألفاظهم بالمقاطع المغلقة.

ومنه تغييرهم (مَهَرْتُ المرأة) إلى (أَمْهَرْتُ المرأة)[15: 78]، والتغيير في البنية الصوتيّة نفسه، فهو تحويل المقطع الصوتيّ المفتوح في بداية الفعل (مَهَرْتُ) إلى مقطع مغلق في (أَمْهَرْتُ). ومثله تغييرهم (رَهَنْتُ الرهنَ)، و(حَرَمْتُ الرجلَ عطاءَهُ)، و(عَلَفْت الدابة)، و(زَرَرْتُ عليّ قميصي)[15: 79،83]، إلى: (أَرْهَنْتُ الرهنَ)، و(أَحْرَمْتُ الرجلَ عطاءَهُ)، و(أَعْلَفْتُ الدابّةَ)، و(أَزْرَرْتُ عليّ قميصي) على التوالي. وعلى هذا النهج من التغيير جاء الكثير من ألفاظ العامّة وعلى النحو الآتي [15: 79–491،130،107،104،101،99،90،89،87،85، 506]:

زَوَيْتُهُ ← أَزْوَيْتُه	سَفَرْتُ ← أَسْفَرْتُ	فُلِجَ ← أُفْلِجَ
عَلَفْتُ ← أَعْلَفْتُ	شُغِلْتُ ← أُشْغِلْتُ	وُكِسَ ← أُوكِسَ
نَشَدْتُ ← أَنْشَدْتُ	نَبَذْتُ ← أَنْبَذْتُ	نُتِجَت ← أُنْتِجَت
خَصَيْتُ ← أَخْصَيْتُ	نَعَشْتُ ← أَنْعَشْتُ	حَلَلْتُ ← أَحْلَلْتُ

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

حزَنَني ← أَحْزَنَني	شغَلَني ← أَشْغَلَني	شفَاه ← أَشْفاه
بَرُدت ← أَبْرَدت	وتَدَ ← أَوْتَدَ	جهَدَ ← أَجْهَدَ
فَرَضْت ← أَفْرَضْتُ	كُرة ← أَكْرَة	عَزَب ← أعْزَب
قرطَة ← أَقْرِطَة	جرزَة ← أَجْرِزة	جحَرة← أجْحِرَة

2.1.4. حذف الهمزة

ينتج عن حذف الهمزة في أوّل بعض الكلمات إغلاق المقاطع الأولى منها، مثل قول العامّة في (أَقَلْتُ، وأَمَرّ):(قِلْتُ، ومَرَّ) [15: 160]، والتمثيل الصوتيّ للألفاظ قبل التغيير هو:(ص ح /ص ح ص / ص ح)، أمّا التمثيل الصوتيّ لها بعد التغيير فهو:(ص ح ص /ص ح).

ولعلّ في تسكين الثاني من اللفظ تفسيراً لإيثار العامّة هذه البنية المستهلّة بمقطع مغلق على البنية الأصليّة، إذ في تسكين الثاني تخفيف يسهّل النطق. وتغيير العامّة هذا إنّما يعتور الألفاظ في الاستعمال، وهو لا يُعير اهتماماً لما عليه النظام من معايير ضبط البنية للتعبير عن المعاني. ومن الطبيعيّ أنْ يَسمَ المتقدمون هذه التغييرات بأنّها خاطئة، وأنّها لحن، ويصحّ وصفهم هذا بالنظر لمخالفتها نظاماً لغويّاً سابقاً عليها، وهو نظام يعجز عن إلزام الاستعمال بقيوده؛ فضلاً عن كون النظام نفسه مستنبطاً من استعمال لغويّ متقدّم، وقد يكون هو الآخر متغيراً ومختلفاً عمّا سبقه من الأنظمة اللغويّة.

3.1.4. تضعيف الصوت

يَنتج عن تضعيف الصوت الثاني من الكلمة استهلال الكلمة بمقطع مغلق، مثل تضعيف (الدال) من الفعل (وَدَجَ)، إذ يقول العامّة:(وَدَّجَ)، ويكون التمثل للبنية الصوتيّة قبل التغيير على النحو الآتي :(ص ح /ص ح /ص ح)، ويتحوّل إلى (ص ح ص/ص ح /ص ح)، وقد استعمل العامّة في تخفيف لفظ (وَدَجَ) أيضاً زيادة صامت مفتوح (الهمزة) على أوّل الكلمة، وإسكان الصوت الذي يليه ؛ للاستهلال بمقطع مغلق، فهم يقولون في الأمر من (وَدَجَ دابته):(وَدِّجْ دابّتك)، و(أَوْدِجها)[15: 89]. وتشترك بنيتا فعلي الأمر من هذا الفعل عند العامّة بأنهما تبدأان بمقطعين مغلقين.

ومن الألفاظ التي نرى أنّ العامّة تتوخى من تغييرها إغلاق المقاطع الأولى منها قولهم في (قُلَاعَة):(قُلّاعة)، وفي (دَمّ):(دَمٌّ)، وفي (فَمّ):(فَمٌّ)، وفي (سُماني):(سُمّاني)، وفي (حُمَة):(حُمّة)، وفي (لِثة) :(لَثّة)، وفي (دُخَان):(دُخّان)، وفي (دَلَوْتُ الدلوَ) : (دَلَّيتها)[15: 146]؛ فبتضعيف الصوت الثاني من هذه الكلمات يحوّل المقطع الأوّل فيها من قصير مفتوح (ص ح) إلى مقطع طويل مغلق (ص ح ص). وبذلك يُلغى تتابع المقاطع القصيرة المفتوحة. وهو تتابع يحرص المتكلمون على التخلص منه بإغلاق بعض المقاطع المفتوحة المتتابعة[3: 102]. وهو نهج صوتيّ تسلكه اللهجات العربيّة لتحصيل التخفيف المقطعيّ بتشديد الصوت[3: 142].

4.1.4. إسكان الحرف الثاني من الكلمة

يُلغق بإسكان الحرف الثاني من الكلمة المقطع الأول منها؛ فيُلغى توالي المقاطع القصيرة المفتوحة التي يستثقل العرب تتابعها، فهي" بسبب قصر الفترة الزمنية التي يستغرقها نطقها تمثّل عنصر توتّر وقلق وإجهاد للناطق، لأنّها عبارة عن خفقات صدريّة قصيرة سريعة ومتلاحقة، فما كان من العربيّة إلّا أنْ حوّلتها إلى صيغ أخرى أيسر نطقاً وأقل إجهاداً "[3: 167– 168].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وقد ذكر السلف من علماء العربيّة استثقال العرب توالي المقاطع القصيرة، والتغيير الذي أجراه المتكلمون لتجنب ذلك الاستثقال. وعدَّ المتقدمون توالي المقاطع القصيرة المفتوحة تواليا للحركات القصيرة، وهو مستثقل، فجعلوه علّة بعض التغييرات الصوتيّة في بنية الألفاظ، قال سيبويه عن علّة تغيير صيغ النسب إلى بعض الألفاظ:" وأما جَمَزَى فلا يكون جَمَزَوِيٌّ ولكن جَمْزِيٌّ،لأنها ثَقُلَتْ، وجاوزت زنة مَلْهىً فصارت بمنزلة حُبارى لتتابع الحركات"[19: 3/ 354]. واستعمل الزمخشريّ(538ه) لهذا المفهوم مصطلح توالي المتحركات فقال:" ومن العرب مَن يسكّن العينَ، فيقول:(أحَدَ عْشَرَ) احتِراساً من تَوالي المتحركاتِ في كلمة"[31: 3/ 146]. واصطلاح الزمخشريّ أكثر انسجاماً مع واقع الدرس الصوتيّ الحديث؛ " لأنّ الحركات لا تتوالى على الحقيقة، فلا بد من فاصل بينها بصامت، أمّا توالي المتحركات فيشير إلى الصامت مع حركته "[32: 138].

وإسكان عين الكلمة لغة شائعة عند كثير من العرب، وغاية متكلميها التخفيف، قال سيبويه:" هذا باب ما يسكّن استخفافاً، وهو في الأصل متحرّك وذلك قولهم في فَخِذٍ : فَخْذٌ، وفي كَبِدٍ : كَبْدٌ، وفي عَضُدٍ: عضْدٌ، وفي الرَّجُل: رَجْلٌ، وفي كَرُمَ الرجل: كَرْمَ، وفي عَلِمَ: عَلْمَ، وهي لغة بكر بن وائل، وأناسٍ كثير من بني تميم"[19: 4/ 113].

فالعامة تسكّن عين الكلمة من الفعل والاسم تخفيفاً، إذ بالتسكين إبطال لتوالي المقاطع المفتوحة، ويكون ذلك باستهلال اللفظ بمقطع مغلق، قال د. فوزي الشايب:"وكرهُ العربيّة لتتابع المقاطع القصيرة، يفسّر لنا أيضاً، ميل بعض العرب قديماً إلى تسكين العين في كثير من الأسماء والأفعال الثلاثيّة "[3: 131].

فالعامّة تقول في (شَمَعَ، وشَعَرَ، ونَهَرَ): (شَمْعَ، وشَعْرَ، ونَهْرَ)[15: 273]، والتمثيل الصوتيّ للكلمات قبل التغيير هو: (ص ح/ ص ح/ ص ح)، أمّا تمثيل بنيتها الصوتيّ بعد التغيير فهو:(ص ح ص / ص ح). فغرض التخلّص من حركة عين الكلمة هو التخفيف. وقد يكون التخفيف في هذه الألفاظ بتحويلها من ثلاثة مقاطع إلى اثنين، وهو ما ذهب إليه د. يحيى عبابنة[33: 29].

وقد اعتور هذا الإغلاق بنية كثير من الألفاظ على لسان العامّة منها: كَبِد، وكَتِف، ومَعِدة، وسَفِلة، وتُخَمة، وضُحَكة، وعَقِب، ولَبَنة، وكَلِمة، وطَرَسُوس، وقَرَبوس، وتُخَمَة، ولَبُؤة. وبتسكين الثاني في هذه الكلمات تغلق المقاطع الأولى فيها، ومن ثَمَّ يُلغى توالي المقاطع القصيرة المفتوحة، وتكون الكلمات بعد التغيير: كَبْد، وكَتْف، ومَعْدة، وسَفْلة، وتُخْمة، وضُحْكة، وعَقْب، ولَبْنة، وكَلْمة، وطَرْسُوس، وقَرْبوس، وتُخْمَة، ولَبْوة على التوالي[15: 275،282،283، 349،402]. وكلها تبدأ بمقطع طويل مغلق (ص ح ص)، بعد أنْ كانت تبدأ بمقطع قصير مفتوح (ص ح).

2.4. تحويل المقطع المديد الى مقطع مفتوح

التخفيف بتحويل المقطع المديد المغلق بصامت (ص ح ح ص) في وسط الكلمة، إلى مقطع طويل مفتوح (ص ح ح)، أو طويل مغلق من نوع (ص ح ص)؛ لأنّ المقطع المديد المغلق بصامت (ص ح ح ص) مقطع مستثقل في وسط الكلام، وهو غيرُ مقبول إلّا في الوقف[3: 101].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ويتشكل هذا المقطع في وسط الكلام من تجاور صائت طويل، وصامت مضعّف، ويسعى مستعملو اللغة إلى تحويله إلى مقطع مقبول في درج الكلام. فيلغى هذا المقطع بتغييرين: أوّلها تخفيف الصامت المضعّف، والآخر تقصير الصائت الطويل.

ومن أمثلة التخلّص من هذا المقطع في كلام العامّة بتحويله إلى مقطع طويل مفتوح قول العامّة في (حَمَاطّة، وعَبَالّة، وحَمارّة):(حَمَاطَة، وعَبالَة، وحَمَارَة)[15: 380] بتخفيف الصامت المضعّف، أو اختزال المشدّد[3: 120]، الذي بعد الألف من هذه الألفاظ، فيتحول المقطع الثاني منها، من مقطع مديد مغلق بصامت(ص ح ح ص) (ماط, بال، مار) إلى (ما، با، ما) وهو مقطع طويل مفتوح (ص ح ح) مقبول في درج الكلام، وهذا التغيير متأتٍ من التحاق الصامت بعد التخفيف بالمقطع التالي.

ويكون التمثيل الصوتيّ للكلمات قبل تخفيف الصامت هو :(ص ح / ص ح ح ص / ص ح/ ص ح) أمّا التمثيل الصوتيّ لها بعد إلغاء التضعيف فهو:(ص ح / ص ح ح / ص ح/ ص ح). فالتحوّل الذي حدث هو: تحوّل/ص ح ح ص/← إلى/ص ح ح /. ومثله قولهم في (صَبَارَّة الشتاء) لشدّة البرد :(صَبَارَة) بتخفيف (الراء)[15: 380] ؛ لتلافي المقطع المديد المغلق بصامت (ص ح ح ص).

وتخفيف المضعّف بحذف أحد جزئيه مستعمل على ألسنة الفصحاء من العرب في الوقف، وقد علّل اللغويّون الحذف فيه بالتخفيف، وإنْ لم تكن رؤيتهم للتخفيف من جانب مقطعيّ، وممّا حذف فيه ثاني المضعّف للتخفيف، قول عمران بن حطان(ت 84هـ)[34: 3 / 126]:

قَدْ كنتُ عندكَ حَوْلًا لَا تُرَوِّعُني فِيهِ رَوائع مِنْ إنْسٍ وَلَا جَانِ

فخفّفت (النون) المشددة من لفظ (جانّ) ؛ لتلافي المقطع المديد المغلق بصامت، ونُقل عن ابن جني قوله :"بل حُذف النُّون الثَّانِيَة تَخْفِيفًا"[35: 216/7]. ومن مواضع التخلّص من هذا المقطع بتحويله إلى مقطع طويل مغلق بتقصير الصائت الطويل، قول العامّة في (سامٌّ أبَرَص): (سَمٌّ)[15: 380]، فتقصير الألف في المقطع الثاني يحوّل المقطع من(ص ح ح ص) إلى(ص ح ص).

5. الخاتمة

ظهر للبحث أنّ أكثر التغييرات الصوتيّة في ألفاظ العامّة تحتذي على مثال نظائرَ لها في كلام العرب الفصحاء وتسير على سمتها، وإنْ كان ثمّةَ توسّعٌ في التغيير الصوتيّ في ألفاظ العامّة لا يجد له نظيراً في كلام الفصحاء، ففي المغفول عن تدوينه من كلام العرب الفصحاء مندوحةٌ عن القول بخروجه خروجاً قطعيّاً عن دائرة التغييرات في بنى الألفاظ في عهد الفصاحة، ولا شكّ– بعد هذه السَّعة – أنّ بعض التغييرات على ألسنة العامّة ممّا لم يتفوّه به العرب الفصحاء، وينبغي– على الرغم من ذلك– أن تنال قبولاً كالذي نالته سابقاتها؛ لأنها نتيجة حتميّة لسُنَّة التطوّر التي تطوّق اللغة من كلّ جوانبها.

ويجمع التغييرات التي اعتورت ألفاظ العامّة أنّها جاءت من جرّاء سعي المتكلمين إلى تخفيف بنية اللفظ، وهو ما يضمن أن يكون عنصر تقليل الجهد المبذول في النطق حاضراً في مسيرة التطوّر اللغويّ. ويعود التغيير الصوتيّ في ألفاظ العامّة في مجمله إلى تأثّر الأصوات بعضها ببعضها الآخر، وإلى أحوال نَظْم سلسلة الأصوات

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

في بنية الكلمة، وهو النَظْمُ المقطعيّ. وقد تختلف بعض التغييرات في اللفظ الواحد على لسان العامّة، إلّا أنّها تلتقي في أنّها حلولٌ متّحدة الغرض، تسلك مسلكاً صوتيّاً محدّداً لتحقيق التخفيف.

وممّا يتّسمُ به التغيير في ألفاظ العامّة أنّه يقع في الاستعمال، وأنّ مستعمليه لا يعيرون اهتماماً لما عليه النظام من معايير ضبط البنية للتعبير عن المعاني، وهو سبب وسم المتقدمين هذه التغييرات بأنّها خاطئة، وأنّها لحن. وحقيقتها أنّها حلولٌ موقعيّة طرأت على بنى الألفاظ لتلبية حاجة المستعملين للتخفيف.

CONFLICT OF IN TERESTS

There are no conflicts of interest

6. المصادر

[1] جيل سيوفي، دان فان رايمدونك،100 مدخل لفهم اللسانيات، ترجمة د. أحمد النادي، ط1، طنطا، دار النابغة للنشر والتوزيع،(2020م).

[2] د. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغويّ، القاهرة، عالم الكتب،(1997م).

[3] د. فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ط4، أربد، عالم الكتب الحديث،(2001م).

[4] أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، (1979م).

[5] الخليل بن أحمد الفراهيدي،كتاب العين،تحقيق د.مهدي المخزوميّ،ود. إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال.

[6] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط 4، بيروت، دار العلم للملايين، (1987 م).

[7] ابن منظور الأفريقيّ، لسان العرب، ط 3، بيروت، دار صادر، (1414 ه) ــ

[8] ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرون، ط1، القاهرة، دار السلام،(1428هـــ).

[9] جمال الدين محمد بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية (2000م).

[10] أبو سهل الهرويّ، إسفار الفصيح، تحقيق أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط1، المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، (1420هـــ).

[11] عبد القاهر الجرجانيّ، المفتاح في الصرف، تحقيق د.علي توفيق الحمد،ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة (1987م).

[12] علي بن محمد نور الدين الأشموني، شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، ط1، بيروت، دار الكتب العلميّة، (1998م).

[13] أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف، ط1، دار إحياء التراث القديم، (1954م).

[14] د. عزيزية فوّال، المعجم المفصّل في النحو العربيّ، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، (1992م).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[15] عبد الله بن جعفر ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (1998م).
[16] د. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة، ط5، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية،(1975م).
[17] د.غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، ط1، عمّان، دار عمّار، (2004م).
[18] د. علي زوين، مباحث في اللغة وعلم اللغة، ط1، بغداد، بيت الحكمة،(2012م).
[19] أبو بشر عمرو بن عثمان، كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط1، بيروت، دار الجيل.
[20] بلغيتار حليمة، د. والي دادة عبد الحكيم، المماثلة الصوتيّة بين النص الصوتيّ والتطبيق اللهجيّ، بحث منشور في المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد 15، عدد 2، أفريل، 2023م، السنة الخامسة عشرة.
[21] د. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة رؤية جديدة في الصرف العربيّ، بيروت، مؤسسة الرسالة، (1980 م).
[22] د. علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط10، القاهرة، نهضة مصر، (2005م).
[23] أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ط4، الهيئة العامة للكتاب.
[24] د. تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، الدار البيضاء، المغرب، دار الثقافة، (1994م).
[25] أبو سعيد السيرافيّ، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط 1 ، بيروت، دار الكتب العلمية،(2008 م).
[26] أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، ط 1، بيروت، دار الكتب العلمية، (2000م).
[27] أبو العباس المبرّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، بيروت، عالم الكتب.
[28] محمد بن الحسن الرضي الاستراباذيّ، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق نور محمد الحسن وآخرَين، بيروت، دار الكتب العلمية، 1975م.
[29] د. سمير شريف استيتية،الأصوات اللغويّة رؤية عضويّة ونطقيّة وفيزيائيّة، ط1،عمّان،دار وائل،(2003 م).
[30] جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربيّة، ترجمة صالح القرمادي، الجامعة التونسيّة، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، (1966م).
[31] يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصّل، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، (2001م).
[32] د. محمود إبراهيم حسن، نظرية توالي المتحركات وأثرها في توجيه فكر العرب الصوتيّ، بحث منشور في مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 2.
[33] د. يحيى عبابنة، بنية الفعل الثلاثيّ في العربيّة والمجموعة الساميّة الجنوبيّة، ط1، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث،(2010م).
[34] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، القاهرة، دار الفكر العربيّ،(1997م).
[35] ابن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية،(2000م).

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq